

تحرك عاجل

تعذيب نشطاء لحرقتهم العلم

حكم على اثنين من الناشطين من أجل حقوق الأقلية التركية الأذربيجانية الإيرانية بالسجن 10 سنوات بتهمة حرق علم جمهورية إيران الإسلامية. وتخشى منظمة العفو الدولية أن الحكم ليس له ما يبرره، وأنه صدر بدوافع سياسية وعلى أساس "اعترافات" انتزعت تحت وطأة التعذيب.

في 12 مايو/ أيار، وفي مدينة تبريز الواقعة شمال غرب إقليم أذربيجان الشرقية، أصدر فرع 3 من محكمة الثورة أحكاماً بالسجن لمدة 10 على كل من حسين علي محمدي وطه كرمانى، البالغين من العمر 31 و 26 على التوالي، وذلك بعد إدانتهم " بإهانة المقدسات الإسلامية " و" بتخريب الممتلكات العامة بنية التمرد على المؤسسة الإسلامية ". واستند هذان الاتهامان على الادعاء بأنهما أحرقا علم جمهورية إيران الإسلامية رسم على حافة طريق سريع في تبريز في أكتوبر/ تشرين الأول 2013. وتهمة الإهانة الدينية قد تمت لأن العلم الإيراني يحتوي على عبارة " الله أكبر" على الرغم من أنه لم يثبت أن العلم المذكور في القضية احتوى على كلمتي التكبير. أما نية التمرد على المؤسسة الإسلامية في الوجود، لأن المحكمة قالت "، إن العلم علامة هامة ومقدسة لدى كل بلد واحترامه بمثابة احترام وجود الدولة نفسها". وقد نفى الرجلان هذه الاتهامات.

في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 ألقى ضباط المخابرات القبض على الرجلين ونقلوهما إلى مركز اعتقال وزارة الاستخبارات في تبريز، حيث جرى التحقيق معهما وظلا محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي 42 يوماً، دون الوصول إلى محام. وذكر طه كرمانى لمنظمة العفو الدولية أن ضباط وزارة المخابرات، خلال هذه الفترة، كانوا بشكل روتيني يلكمونهما ويصفعونهما ويضربونهما بالأحزمة ويذيقونهما آلام الظهر المبرحة من خلال إرغامهما على جلوس القرفصاء وحمل المستجوبين الآخرين على أكتافهما. وأثناء محاكمتهم الصورية، سعى الناشطان لسحب اعترافاتهما، قائلين انهما قد أدليا بها تحت وطأة التعذيب، لكن القاضي هددهما بأنهما "ستتم إعادتهما إلى حيث كانا إذا ما رفضا ما وصفاه في مرحلة التحقيق". وقد تقدمتا بالطعن على الحكم إلى فرع 7 من محكمة الاستئناف في إقليم أذربيجان الشرقية.

يرجى الكتابة فوراً باللغة الفارسية، الإنجليزية والإسبانية أو اللغة الخاصة بكم:

- لحث السلطات الإيرانية على ضمان إلغاء عقوبة السجن والإدانات المفروضة على حسين علي محمدي وطه كرمانى ويفرج فوراً حيث أن الجرائم التي اتهمتا بها لا ينبغي أن يتم التعامل معها من خلال القضاء الجنائي؛
- لحثها على إصدار أمر بإجراء تحقيق كامل ومحايد في مزاعم الرجلين عن التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة وفي حالة وجود أدلة كافية مقبولة تقدم إلى العدالة أولئك الذين يشتبه في أنهم مسؤولون؛
- لتذكيرها بأن استبعاد الأدلة المنتزعة من خلال التعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة جزء لا يتجزأ من الحق في المحاكمة العادلة، التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه إيران.

يرجى إرسال المناشدات قبل 28 أغسطس/ آب 2015 إلى:

رئيس الهيئة القضائية
آية الله صادق لاريجاني
Number 4, 2 Azizi Street intersection
طهران
جمهورية إيران الإسلامية
Email: info@dadiran.ir
أسلوب المخاطبة: جنابكم

رئيس جمهورية إيران الإسلامية
حسن روحاني
رئاسة الجمهورية
Pasteur Street, Pasteur Square
Tehran, Islamic Republic of Iran
طهران:
جمهورية إيران الإسلامية
Email: media@rouhani.ir
Twitter: @HassanRouhani (English) and
@Rouhani_ir (Persian)
أسلوب المخاطبة: فخامتكم

كما يرجى إرسال نسخ إلى:

موسى خليل إلهي
المدعي العام - تبريز
النيابة العامة و النيابة الثورية في تبريز
Valiasr St. Justice Department (Dadgostari)
إقليم أذربيجان الشرقية
جمهورية إيران الإسلامية

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة
المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

تحرك عاجل

تعذيب نشطاء لحرقتهم العلم

معلومات اضافية

علمت منظمة العفو الدولية أن طه كرمانى وحسين علي محمدي في كل مرة مثلاً فيها أمام سلطة قضائية قد ذكرنا، شفاهة وكتابة، أنهما قد تم تعذيبهما كى " يعترفا"، ولكن شكواهما قوبلت بمزيد من الشتائم والتهديدات. المحقق القضائي المسؤول عن قضيتهما في فرع مكافحة جرائم تقنية المعلومات في النيابة قال لهما: " سوف تدفعان في المحكمة ثمناً غالياً للأقوال التي تجاهران بها". وأضاف: " ضباط وزارة الاستخبارات هم قوات جديرة بالثقة لا تحتاج إلى الرقابة القضائية عليها. " ضابط وزارة الاستخبارات الذي يستجوب طه كرمانى قال له: " نحن سوف نوقع عليك عقوبة سوف تلقن درساً لجميع النشطاء الأذربيجانيين".

وبالإضافة إلى استخدام الاعترافات التي تم الحصول عليها من حسين علي محمدي وطه كرمانى في الحكم على كليهما بالسجن 10 أعوام لحرقتهم العلم، فقد استخدمت الاعترافات كذلك لتبرير حكم بالسجن ثلاث سنوات في قضية منفصلة في يونيو/ حزيران 2014 بتهمتي "إهانة المرشد الأعلى" و "نشر دعاية مضادة للنظام". وقد كان هذا على ما يبدو متعلقاً بالتعاون المزعوم مع مجلة "سوس ما"، (أي: لا تصمت)، غير المرخصة ومدونة بعنوان سوسوز غول (أي: بحيرة عطشى)، الذي تناول مظالم الأقلية التركية الأذربيجانية في إيران، بما في ذلك جفاف بحيرة أرومية.

للتوصل إلى الحكم الثاني، نقضت المحكمة الثورية في تبريز دعوى البراءة، مشيرة في حكمها إلى " فشل المتهمين ومحاميهم في تقديم الوثائق المادية اللازمة لإنشاء مطالباتهم بالبراءة من التهم الموجهة إليهم. وأيد فرع 6 من محكمة الاستئناف في إقليم أذربيجان الشرقية الحكم فى مارس/ آذار 2015. وقال قاضي الاستئناف لطة كرمانى فيما يبدو: " أنا لا أقرأ قضية عليها ختم وزارة الاستخبارات. أنا أوافق عليها فقط".

وخلال 42 يوماً التي احتجز فيها حسين علي محمدي وطه كرمانى في الحبس الانفرادي بمركز اعتقال وزارة الاستخبارات في تبريز لم يستطيعا الوصول إلى أسرهم أو محاميهم. وقال طه كرمانى لمنظمة العفو الدولية إنه أثناء الأيام القليلة الأولى، قد احتجز في "خلية لا يزيد طولها كثيراً عن طول القبر" حيث أعطوه وعاء ليتبول فيه، وتحمل الشتائم والإهانات والضرب على أيدي المحققين من وزارة الاستخبارات.

وفي 15 ديسمبر/ كانون الأول 2013 تم نقل الرجلين إلى سجن تبريز المركزي، حيث اعتقلا أربعة شهور ونصف أخرى، ظلاً خلالها يجهلان تفاصيل التهم الموجهة إليهما وحرماً من فرصة الإفراج عنهما بكفالة. في البداية، وفي بادئ الأمر أودعا في عنبر 3 بالسجن الذي يؤوي 700-800 شخص، من بينهم مرضى نفسيين، ومتعاطين للمخدرات ومدانين بجرائم اغتصاب وقتلة. ويعتقد أنهما محبوسان في ثلاث حجرات سيئة التهوية، تعج بالحشرات ويشترك سكانها جميعهم في 10 مراحيض. ويقال إن المساحة المخصصة للنوم محدودة بحيث يضطر السجناء إلى النوم أينما تمكنوا من ذلك، حتى لو كانوا عند مدخل المراحيض.

حسين علي محمدي الآن معتقل في سجن تبريز المركزي. وقد فر طه كرمانى من البلاد لكنه يتعرض لضغوط حتى يعود إذ أمرت السلطات عائلته ببيع منزلها، للافراج عنه بكفالة. وهذا من شأنه أن يترك أسرته بلا مأوى.

والسلطات الإيرانية لديها تاريخ طويل في قمع نشطاء حقوق الأقليات في إيران بما في ذلك أتراك أذربيجان الإيرانيين الذين يطالبون بمزيد من الحقوق الثقافية واللغوية، مثل الحق في الدراسة باللغة التركية الأذربيجانية. وفي عدة مناسبات في السنوات الأخيرة، قام النشطاء في مختلف مدن شمال غرب إيران باحتجاجات سلمية للمطالبة بالتغيير في السياسات الحكومية التي تؤثر على بحيرة أرومية، أكبر بحيرة داخلية للمياه في الشرق الأوسط، والتي تقلصت بشكل كبير.

تحرك عاجل 15 / 159 رقم الوثيقة MDE 13/2110/2015 تاريخ الاصدار: 17 يوليو/ تموز 2015